مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٠٠**

الاثنين، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيل	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنيس
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/1030)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/8)

1600393 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد والشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في هذا العام، أود أن أتقدم بتمنياتي الحارة، بمناسبة العام الجديد، إلى جميع أعضاء مجلس الأمن، والأمم المتحدة، والأمانة العامة.

وفيما أترأس هذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠١٦، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد الآخرين: أوكرانيا، والسنغال، ومصر، واليابان. ونحن نتطلع باهتمام إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. فسوف توفر خبرتهم وحكمتهم مساعدة لا تقدّر بثمن لدى الاضطلاع بمسؤوليات المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم، أي الأردن، وتشاد، وشيلي، وليتوانيا، ونيجيريا، على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

الاعراب عن الشكر للرئيسة المنتهية ولايتها

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السيدة سامانثا باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأنا متأكد من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن التقدير العميق للسفيرة باور وفريقها على المهارة الدبلوماسية التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

في الوقت نفسه، سأتشاطر والمجلس بإيجاز شديد بعض الأفكار من جانبنا، طالما أن أوروغواي قد عادت إلى المجلس بعد غياب دام ٥٠ عاما، وهي حريصة على العمل بنشاط وبشكل وثيق مع جميع الأعضاء، ومع عضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، بغية تحقيق أهداف منظمتنا.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/1030)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/8)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية في جمهورية مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/1030، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/8، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أستهل كلامي بأن أكرر لكم، سيدي الرئيس، وللأعضاء الآخرين أحر التهاني بالانضمام إلى مجلس الأمن. ويسرني أن يكون التعاون معكم، وفقا لما أنا واثق منه، تعاونا مثمرا.

ويسعدني كذلك أن أعرض التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/1030)، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأرحب بحضور وزير خارجية مالي هنا، السيد عبد الله ديوب، وأود أن أعرب له مرة أخرى عن تقدير إدارتي العميق للعلاقات الممتازة القائمة بين حكومته وبعثة الأمم المتحدة.

منذ أحدث مشاورات انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تطورت الحالة في مالي إلى حد كبير. فالجهود المشتركة من جانب سلطات مالي، والأطراف الموقّعة، والوساطة الدولية، وبعثة الأمم المتحدة أتاحت لنا، ضمن جملة أمور، تعزيز دينامية الحوار والتنسيق بين الحكومة، وتنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية)، وائتلاف الجماعات المسلحة (الائتلاف). والواقع أن الحكومة بدأت سلسلة من تدابير بناء الثقة، منها إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بسبب الصراع، والاجتماع الذي انعقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام الماضي بين الرئيس كيتا وممثلي الجماعات المسلحة التابعة للتنسيقية والائتلاف، مما ساعد على تهدئة الوضع بين الأطراف، وأدى إلى وقف الأعمال العدائية بشكل فعال.

كما ساعد التقارب بين تنسيقية الحركات والائتلاف على تهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر للأداء الفعال لآليتي رصد الاتفاق – لجنة متابعة الاتفاق واللجنة التقنية للأمن – اللتين عقدتا أربعة اجتماعات منذ جلسة المجلس الأخيرة بشأن هذا البند (انظر S/PV.7528).

وأود أن أسلط الضوء في ذلك الصدد على الدور الهام للغاية الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد منجي حمدي، الذي يسر التقارب بين الحركتين، ولا سيما خلال اجتماع باماكو في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وإضافة إلى ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحت قيادته مساعدة آليات دعم الاتفاق ورصده. وإضافة إلى دعم أمانة لجنة متابعة الاتفاق، وضعت البعثة خبراء تحت تصرف كل لجنة من اللجان الفرعية لدعم أعمالها. ويضطلع قائد القوة، الذي يرأس اللجنة التقنية للأمن، بدور لا يقل أهمية في المضي قدما بتنفيذ عملية تجميع العناصر، بما في ذلك من خلال تحديد المواقع وتيسير الدوريات المختلطة وإنشاء آليه تنسيق العمليات.

وأنا واثق من أن الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد النظيف، الموجود أيضا في القاعة، سيعمل من أجل مواصلة المساعي الحميدة ودعم البعثة لعملية السلام.

ولئن كانت هيئات الرصد قادرة على العمل، فإن ذلك لم يُترجم بعد إلى تقدم ملموس نحو تنفيذ الاتفاق. ولا تزال العملية تواجه تأخيرات كبيرة في كثير من الأحيان. وأُحرز تقدم إيجابي يتمثل في المصادقة على ١١ موقع لتجميع العناصر والشروع في تشييد موقعين منها – وسيبدأ العمل في الموقع الثالث خلال أربعة أيام بمجرد إزالة الألغام من الموقع – واعتماد مراسيم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر تقضي بإنشاء اللجنة المعنية بالاندماج ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وللأسف، جرى تسيير دورية مختلطة واحدة فقط حتى الآن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ولم يُسير غيرها منذ ذلك التاريخ. ومن التدابير الإيجابية أيضا تدشين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ولكن ما زال يساورنا القلق حيال الإصلاحات السياسية والمؤسسية الأخرى التي تقوم عليها اتفاقات السلام لم تنفذ بعد.

وستنطوي هذه التأخيرات، إن لم يتم التصدي لها في أقرب وقت ممكن، على إمكانية تقويض الثقة التي تحققت بشق الأنفس بين الأطراف الموقعة حتى الآن، كما يتضح من الشواغل التي أعربت عنها التنسيقية والائتلاف في الاجتماع الأخير للجنة متابعة الاتفاق في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب في ذلك السياق بالاجتماع التشاوري الذي ستعقده اللجنة على

المستوى الوزاري في الجزائر العاصمة في ١٨ كانون الثاني/يناير، ونأمل أن يسهم في التصدي لشواغل تحديد المواعيد وتعيين جداول زمنية جديدة لتنفيذ الإصلاحات المعلقة.

وأعتقد أنه يجب إيلاء الأولوية الأولى في ذلك الصدد لوضع الترتيبات الإدارية المؤقتة التي يتوقف عليها استئناف الخدمات الأساسية للسكان في الشمال. ونفهم أن الطرفين قد اتفقا من حيث المبدأ على إنشاء مجالس مؤقتة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، ويحدونا الأمل في أن تكفل الحكومة والبرلمان إنشاء هذه الهياكل في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تعد الأطراف للانتخابات المحلية، والتي يذكر أعضاء المجلس أنها أرجئت في تشرين الأول/أكتوبر، ولتنقيح القانون الانتخابي، على النحو المنصوص عليه أيضا في الاتفاق. وسيكون على الحكومة في المدى الطويل توجيه اهتمامها إلى الإصلاحات المؤسسية، بدءاً بإنشاء المنطقتين الجديدتين في تاوديني وميناكا، والشروع في المشاورات اللازمة بشأن الإصلاحات المؤسسية المتصلة بتحقيق اللامركزية.

ويجب أن تواصل حكومة مالي وبرلمانها الاضطلاع بدور قيادي في النهوض بتنفيذ هذه الإصلاحات بطريقة تشاورية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بما أعلنته الحكومة عن أن اللجنة الوطنية المعنية بتنسيق تنفيذ اتفاق السلام ستضم ممثلين معينين من قبل الأطراف الموقعة. وندعو الحركات إلى تعيين ممثليها في هذه الهياكل دون تأخير، لأن عامل الوقت أساسي إذا أردنا المضي قدما في العمليات الرئيسية للتجميع؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن. وإذا كنا حريصين على إكساب كل هذه الأمور زخما، فإن عمل اللجنة الوطنية المعنية بالاندماج التي أنشأت مؤخرا سيكون ذا أهمية حاسمة، ويحدونا الأمل في أن نمضي قدما تحقيقا لهذه الغاية.

ومن بين الدروس المستفادة من الأشهر الستة الماضية أن ركائز الاتفاق المختلفة مترابطة للغاية، ولذلك فإن تنفيذها لا بد أن يحدث بطريقة متوازية ومتزامنة. وستواصل البعثة الاضطلاع بدورها الكامل في ممارسة مساعيها الحميدة في بناء الثقة بين الأطراف والدعوة إلى عدم إقصاء أحد في عملية السلام.

ولكن كما نعلم جميعا، لن يكون هناك سلام دائم في شمال مالي دون تمكين أشد الفئات ضعفا من جني ثمار السلام. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المشاركين في الاجتماع الرئيسي للشركاء الدوليين في باريس في تشرين الأول/أكتوبر تعهدوا بتقديم بأكثر من ٣,٢ بلايين يورو لإعادة بناء مالي وتنميتها. وقد أحرز بعض التقدم على أرض الواقع، ولا سيما في مجال التعليم، بفضل التعاون الجيد بين الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك إعادة فتح المدارس. ففي المناطق الشمالية الثلاث، عادت إلى العمل ٨٩ في المائة من المدارس التي كانت تعمل قبل الأزمة، ولكننا نلاحظ أنه في المناطق الأكثر تضررا من انعدام الأمن، لا تزال مدرسة من بين كل خمس مدارس مغلقة بسبب عدم وجود مدرسين ومواد التعليمية ومرافق وهياكل أساسية.

ومنذ حزيران/يونيه، زادت البعثة دعمها للمجتمعات المحلية في الشمال بواقع ٣٠ في المائة، فقدّمت الدعم لـ ٣٦ مشروعا سريع الأثر بتكلفة بلغت نحو ١,٣ مليون دولار. وتشمل المشاريع الجديدة توفير مياه الشرب في منطقة كيدال، وأجهزة للمراكز الصحية في كيدال وموبتي، وتجديد مراكز الرعاية الاجتماعية في غاو ومشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي للنساء والشباب والمشردين داخليا في جميع البلديات الرئيسية في الشمال. ولكن يجب علينا أن نواصل القيام بالمزيد، ونأمل أن تنتهي قريبا الحكومة والحركات من وضع استراتيجية إنمائية للمناطق الشمالية، وفقا للاتفاق والالتزام الذي تم قطعه في مؤتمر باريس.

وسبب تشديدي على الحاجة الملحة للتصدي لهذه التحديات على المستويات السياسية والأمنية والإنسانية هو أن

ذلك أمر ضروري، حيث أن عملية السلام في مالي لا تزال هشة وتواجه عقبات هائلة. وقد أظهرت الأشهر الأخيرة تصميم الجماعات المتطرفة على تعطيل عملية السلام. ولا شك في أن الأعضاء على علم بالبيانين الصادرين في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر عن قادة جماعة ”أنصار الدين“ الإرهابية واللذين ينددان بعملية السلام ويدينان الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر، ويهددان بتصعيد الهجمات ضد فرنسا وحلفائها.

وذلك هو التعبير الذي يستخدمونه، والذي يهدف إلى تغطية كل من حكومة جمهورية مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وقد واصلت الجماعات المتطرفة تخويف الناس ومهاجمة القوات المسلحة المالية وعملية بارخان والبعثة المتكاملة، ليس فقط في شمال مالي ولكن أيضا في وسط البلاد وجنوبها. كما تم استهداف الجماعات المسلحة التي وقّعت الاتفاق. وعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى ما حدث يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عندما تسبب أنصار الدين في مقتل ١٥ شخصا بين صفوف الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بمن فيهم شقيق بلال أغ شريف. ومن الواضح أن عملية السلام نفسها هي مثار الخلاف. ولم يغفل المجلس عن ملاحظة أن الهجوم الذي تعرض له فندق راديسون بلو في باماكو، قد وقع عندما كانت اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق تعقد اجتماعاتها في باماكو، وكان الفندق هو الموقع المحدد لإقامة الوفد الجزائري – والجزائر ترأس اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق.

ولا تزال مخيماتنا وقوافلنا تشكل أهدافا رئيسية للجماعات المتطرفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت القوة إلى ما لا يقل عن ٢٨ اعتداء، مقابل ٢٠ اعتداء سجلت في الأشهر الثلاثة السابقة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ليلة صافية، بل ليلة مقمرة، سقطت ستة صواريخ على قاعدتنا، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد حفظ السلام التابعين لنا وأحد المتعاقدين. وإزاء هذا الوضع، ينبغي أن يكون معلوما وأن يقال، إن ثلثي موظفي البعثة المتكاملة – مع ٩٤ في المائة من القوام المأذون به للأفراد العسكريين الموزعين – قد تم نشرهم لحماية منشآت البعثة وقوافلها حصرا. ولا يمضي يوم دون أن تلحق الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ضرراً بالمركبات المدرعة الخاصة بنا، التي تعاني من النقص بالفعل، وبالتالي تحد من قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وعلى الرغم من النداءات المتكررة، لا نزال نجد صعوبة في إنشاء كتيبة لوجستيات مقاتلة من شأنها أن تحل هذه المشكلة جزئيا.

وفي ظل هذه الظروف، لا بد من التأكيد، على أن ثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام والمصالحة. ولا يمكن إلا لتفعيل الدوريات المشتركة والإيواء أن يعكس دينامية الأمن، وحتى لو نجح ذلك، فينبغي ألا يغيب عن البال أن الأسباب الجذرية للصراع هي سياسية، وأنه لن يكون هناك حل دائم دون إصلاحات سياسية ومؤسسية على النحو المتوخى في الاتفاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني، سيدي الرئيس، بتكرار تهاني الوفد المالي الحارة لبلدكم، جمهورية أوروغواي الشرقية، على انتخابها، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ومن دواعي السرور البالغ أن أراكم، يا سيدي، تترأسون مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو ما يتصادف مع بدء فترة عضوية بلدكم في هذا الجهاز المهم المكرس لصون السلام والأمن الدوليين.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد مالي على الطريقة الرائعة التي أدارت بها الولايات المتحدة الأمريكية أعمال المجلس خلال الشهر الماضي، وعلى وجه الخصوص، اتخاذ قرارات هامة بما في ذلك القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن داعش، والقرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) بشأن سورية.

كما أود أن أكرر تهنئة وفد بلدي لمصر والسنغال واليابان وأوكرانيا على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ويود وفد مالي أن يؤكد لجميع الأعضاء الجدد على تعاونه التام والكامل.

أود أيضا أن أشيد بشيلي والأردن وليتوانيا ونيجيريا وتشاد، التي أنهت ولاياتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن أعرب عن تقديرنا للدور البالغ الأهمية الذي أدته هذه الدول في مجلس الأمن، فيما يتعلق بحل الأزمة المتعددة الأبعاد التي ألمت ببلدي، مالي، منذ عام ٢٠١٢.

بالنيابة عن رئيس الجمهورية، فخامة السيد إبراهيم بوبكار كيتا، وكذلك شعب وحكومة مالي، أود أن أشيد بجميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين منهم وغير الدائمين، على حد سواء، وبالمجتمع الدولي بأسره على دعمه وعلى روح التضامن، الذي استفاد منه بلدي خلال هذه الأزمة.

كما أود أن أؤكد مجددا على امتناننا العميق للأمين العام، السيد بان كي - مون، وللجزائر، رئيس فريق الوساطة الدولية ورئيس لجنة الرصد المعنية باتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وفرنسا، وتشاد، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، الذين لم يدخروا جهدا لاستعادة السلام والاستقرار في مالي.

أود أيضا أن أنحني احتراما لذكرى جميع الضحايا المدنيين والعسكريين، من مالي وخارجها، الذين فقدوا أرواحهم أثناء الأزمة في مالي، وأن أعرب عن تقديرنا العميق للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات على كل التضحيات التي قدموها.

ويشكر الوفد المالي صديقنا العزيز، السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/1030)، الذي نستحسنه لطابعه المتوازن، وتحليله للحالة على أرض الواقع، ولإقراره بكل الجهود التي يبذلها الماليون - وحكومتهم، وقواتهم المسلحة والسكان بشكل عام - وكذلك لاعترافه بأهمية التحديات والصعوبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاق. أشكر السيد لادسوس على التقرير.

وقبل الاستطراد في بياني، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية.

أولا، إن تصميم حكومة مالي على تنفيذ بنود اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر هو ثابت وتام. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالزخم الإيجابي الذي ولدته في الأشهر الأخيرة الحركات الموقعة على الاتفاق التي نحت خلافاتها جانبا.

ثانيا، يجب أن نحيط علما بعودة ظهور الهجمات الإرهابية بوصفها العقبة الرئيسية أمام تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. لقد استعادت الجماعات الإرهابية الميدان، وهي تعمل الآن بشكل علني لتخويف المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق أفعالها للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية، بما فيها الفنادق، كما يتضح، في جملة أمور، من الهجمات المميتة على فندقي بيبلوس في سيفاري وراديسون بلو في باماكو.

ثالثا، وكما ذكر سابقا، أود أن أسترعي الانتباه إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاق بقيادة الرئيس كيتا، على الرغم مما تمت مواجهته من صعوبات متأصلة في أي عملية من هذا القبيل.

وينبغي الإشارة إلى أن الوفد المالي قد أبلغ المجلس، في جلسة مجلس الأمن (انظر S/PV.7528)، المنعقدة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بأن الإجراءات والمبادرات التي تضطلع بها حكومته في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد استمرت هذه الإجراءات والمبادرات بدعم من شركائنا. وفي تموز/يوليه، أعدت الحكومة خطة عمل وقدمتها، وقد أصبحت وثيقة مرجعية لتنفيذ الاتفاق. وهي تتضمن جدولا زمنيا دقيقا.

وبالتالي، يسرني أن أضيف إلى قائمة الإجراءات والتدابير المؤسسية التي اتخذها مالي، وقدم معلومات بشأنها سابقا السيد لادسوس، ما يلي.

في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعملا بالاتفاق، عُقد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي بباريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، برعاية مشتركة من حكومة مالي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وحضره ممثلون عن الأطراف الموقعة على الاتفاق، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص الدولي والمالي، والبلدان والمنظمات الشريكة.

وقد ترأس مراسم الافتتاح بصورة مشتركة كل من رئيس دولة مالي والرئيس الفرنسي والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وأعربت حكومة مالي في ذلك الاجتماع عن تصميمها على تهيئة الظروف اللازمة للتعجيل بالنمو في جميع أنحاء مالي، وأعادت التأكيد، بادئ ذي بدء، على التزامها بتنفيذ عملية اللامركزية بمنح المناطق مسؤوليات ورقابة فعالة على المسائل المحلية والتنمية الإقليمية. وقدمت الخطوط العريضة لاستراتيجية إنمائية محددة لمناطق البلد الشمالية، وفقا لتوصية الاتفاق، وأعلنت عن مساهمة، من موارد الحكومة الذاتية، بـ ٤٥١ يورو للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة عن إنشاء صندوق للتنمية المستدامة كما نص على ذلك الاتفاق، يتم الإشراف عليه بإدارة مشتركة شاملة ويتقيد بأعلى معايير المساءلة والشفافية.

وقد كان المؤتمر الدولي بشأن الإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي فرصة لتقييم التعهدات المالية لشركاء مالي التي تمثل، كما ذكر للتو، التزاما بـ ٣,٢ بليون يورو للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، بما في ذلك ٥٩٦ مليون يورو للمناطق الشمالية، طبقا للإعلانات الأولى التي صدرت خلال المؤتمر. وينبغي الإشارة إلى أن التكلفة الإجمالية لتنفيذ أنشطة التعافي المبكر والحد من الفقر والتنمية، قدرت بحوالي ٣,٥ بليون يورو. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركاء مالي والأمم المتحدة على وجه الخصوص، على حشد دعمهم والتزامهم.

وفي مجال تنمية الهياكل الأساسية، فقد أجرت الحكومة تقييما لاحتياجات الهياكل الأساسية للطرق وتعمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لها. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أنه تم توفير تمويل طريق غاو – بريم – توسا المهم استراتيجيا، بينما تم تمويل قسم بريم – كيدال – تمويلا جزئيا.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية، شرعت الحكومة في بذل جهود مختلفة على صعيد حالات الطوارئ الإنسانية. وفي الأشهر القليلة الماضية، أعطينا الأولوية لمجالي الاستجابة في مكافحة الملاريا والتعليم اللذين خرج بخصوصهما فريق تقييم حكومي إلى الميدان لتنظيم فتح الصفوف الدراسية، التي بدأناها الآن في كيدال. وقد وزعنا كذلك مجموعات مواد للطلاب في بعض المدارس في منطقة كيدال. وبعد انعدام الكهرباء لعدة سنوات، ركبت شركة الكهرباء الوطنية، بمساعدة الجماعات المسلحة الموقعة وتعاونها، مولدات كهرباء في كيدال وميناكا، وقد تمت استعادة الإمداد بالكهرباء الآن. ويجب أن نشير إلى أن عدم التعاون المؤسف من جانب بعض

الحركات الموقعة، لا سيما احتلالها لغرف الدراسة، قد عرقل قليلا سلاسة سير العملية، ولكن يتواصل العمل في هذا المجال.

وتتكون ترتيبات الدعم في الأساس من لجنة متابعة الاتفاق واللجان المتفرعة منها، التي باشرت أعمالها بالفعل وتعقد اجتماعاتها بانتظام. غير أن حكومة مالي تأسف على التأخير وانعدام الكفاءة في عمل تلك الهيئة، التي أهدرت الكثير من الوقت في أغلب الأحيان على مسائل إجرائية وقضايا تمثيلية.

أما على الصعيد السياسي والمؤسسي، فإلى جانب التدابير المشار إليها في تقرير الأمين العام، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أنشأت مصلحة وزارية مخصصة للامركزية الدولة والإصلاح، بناء على طلب من رئيس الدولة. ويرأس هذه المصلحة أحد أبناء كيدال، وهو على دراية بالتحديات التي تواجهها تلك المناطق وبضرورة التصرف بأسرع ما يمكن من أجل إدخال الإصلاحات السياسية والمؤسسية. وقد تم وضع خطة مفصلة في إطار خطة عمل الحكومة والجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق معا. والوقت المناسب لنا للبدء في تنفيذ هذا العمل بالغ الأهمية، هو بداية السنة الجديدة.

كما أنشأنا لجنة تنسيق وطنية لتنفيذ الاتفاق يقودها رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، بمساعدة أمانة تقنية. وأشير هنا إلى أن اللجنة وأمانتها التقنية أنشئتا بهدف المساعدة على كفالة ملكية وطنية بواسطة الماليين والحكومة المالية لزمام العملية. وستعمل هذه الآلية المفتوحة للجماعات الموقعة، كما أشار إلى ذلك السيد لادسوس، عن كثب مع لجنة متابعة الاتفاق. وقد أنشأت حكومة مالي وشركاؤها التقنيون والماليون آلية للتشاور لكفالة أفضل إدارة ممكنة للموارد وأكثرها شفافية من أجل تنفيذ الاتفاق. وقد عقدت أول اجتماعاتها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بالمصالحة والعدالة والجهود الإنسانية، فقد كان الإنجاز الرئيسي في هذا المجال هو الحوارات المجتمعية كجزء من عملية مصالحة بين المجتمعات المحلية في عين المكان. وقد تضاعف عدد هذه الأنشطة في الميدان منذ مبادرة أنيفيس التي قامت فيها الحكومة بدور رئيسي والتي شجعت على التقارب والتخفيف من حدة التوترات بين الجماعات. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه تم تكوين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وحُلت المشاكل التي تعترض بدء عملها. وفي هذا الصدد، أصدر مجلس الوزراء، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، مرسوما يأذن بتوسيع اللجنة بغرض كفالة شموليتها.

وفيما يتعلق بالدفاع والأمن عموما، فإن الحالة الأمنية العامة في الميدان تحسنت نوعا ما، بفضل وقف أعمال القتال بين الأطراف في المقام الأول وبفضل صدور رسائل السلام ودعم الاتفاق بصفة منتظمة من جميع الأطراف. وقد تم إنشاء اللجنة التقنية الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق، وهي تجتمع بانتظام. ومع ذلك، فإن آلية تنسيق العمليات لم تبدأ في العمل حتى الآن، على الرغم من أن الحكومة أتاحت لها موارد من أجل تسريع الأمور. ولذلك سيكون من المستحسن تماما أن تشارك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بصورة أكبر في تفعيل تنسيق العمليات المشتركة.

وفيما يتعلق بلجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أصدر مجلس الوزراء، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وكما ذكر للتو، مرسوما بشأن إنشاء إجراءات تنظيم وتشغيل لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب مرسوم مماثل بشأن لجنة للإدماج. وقد تم إنتاج النصوص في أعقاب حلقة عمل عن مشروع وثيقة بشأن استراتيجية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والنصوص العملياتية، نظمتها وزارة الدفاع والمحاربين السابقين – ويجب أن أؤكد هنا – بمشاركة ممثلي الحركات الموقعة. وتعمل مرحلة التجميع، وفقا لمفهوم الحكومة ورغباتها، على توفير مواقع تجميع بجميع

أسباب الراحة الأساسية. وفي هذا الصدد، ألفت انتباه مجلس الأمن إلى ضرورة التعجيل بعملية التجميع، كما ذكر للتو، وإلى حث بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على القيام بدورها كاملا في تلك العملية، وإقناع الجماعات المسلحة بالتعاون من أجل كفالة أن تجري العملية بنجاح وفي الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالدوريات المشتركة، فإن حكومة مالي مسرورة إزاء العملية الأولى التي نفذت في تشرين الثاني/نوفمبر. غير أننا نشاطر السيد لادسوس، مرة أخرى، الرأي بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد. والأهم من ذلك هو أن تعمل القوات المسلحة المالية والبعثة المتكاملة معا لكفالة تأمين هذه المجتمعات. ولسوء الحظ، فإن ما يؤسفنا أكثر هو عدم التعاون من جانب الإخوة في تنسيقية حركات الأزواد، الذين يدعون أنهم لا يملكون الأسلحة الثقيلة ولا المركبات اللازمة لمواصلة الدوريات المشتركة. ومع ذلك، فإلى حد ما، تملك الحكومة الوسائل التي تمكنها من القيام بذلك بنفسها.

وكما نرى، فقد أحرزت الحكومة تقدما ملموسا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. غير أن عددا من التحديات المستمرة، ولا سيما الخطر المرتبط بوجود الجماعات الإرهابية في شمال مالي، يثير قلقنا ويستلزم اهتمامنا. فالخطر حقيقي وهو يشكل التحدي الرئيسي أمام عودة السلام في مالي اليوم. وفي الواقع، فإن تجدد الأنشطة الإرهابية في شمال البلد يرمي بوضوح إلى وقف تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وخلق ذعر في أوساط رجال الأعمال والمستثمرين، والذين تجدد لحسن الحظ اهتمامهم بمالي، وهو الوعد الذي تجدد بعد نجاح اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس بشأن الانتعاش الاقتصادي للبلد. وذلك هو الهدف الشائن لجماعة ”أنصار الدين“ الإرهابية، والتي أُدرج اسمها في قائمة جزاءات مجلس الأمن، فضلا عن شركائها في ”جبهة تحرير ماسينا“ وغيرها من الجماعات الإرهابية، مثل ”تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي“ وحركة ”المرابطون“، التي أعلنت المسؤولية عن سلسلة من الأعمال الإرهابية التي جعلت – للأسف – الحزن يخيم على بلدنا والعديد من الدول الصديقة.

وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال يوم الجمعة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، عندما عقد متعصبون ينتمون إلى حقبة غابرة العزم على ارتكاب مجزرة بشعة، بمهاجمة فندق راديسون بلو في باماكو. وللأسف، أزهقت أرواح أصدقاء لمالي من مختلف الجنسيات في تلك المأساة. وإذ أشير إلى تلك الأحداث المؤلمة، أود أن أعرب مرة أخرى عن أصدق تعازي مالي حكومة وشعبا للأسر المكلومة والدول. وكما ذكر رئيس الجمهورية، السيد إبراهيم بوبكر كيتا، فقد كانت إعادة فتح فندق راديسون بلو في ١٥ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٥ رمزا عالميا للقدرة على الصمود ورفض الإرهاب.

وتدرك حكومة مالي تماما أن عمليات حفظ السلام ليست مكلفة بمكافحة الإرهاب. وللأسف، من الواضح أن البعثة تعمل الآن في بيئة تتسم بوجود جماعات إرهابية ونشاطها. وفي إطار مهام الدولة، ينبغي التذكير بأن قوات الدفاع والأمن المالية تقف على الخط الأمامي للحرب ضد الإرهاب. ومع ذلك، بالنظر إلى اتساع رقعة البلد والطابع غير المتكافئ لهذه الحرب، فإنه لا يمكنها التصدي لهذه الظاهرة بمفردها.

ويتيح لنا اليوم، ١١ كانون الثاني /يناير، الذي يصادف الذكرى السنوية الثالثة لإطلاق عملية سيرفال، الفرصة لنؤكد من جديد على تقديرنا لفرنسا، ليس على تدخلها من أجل إنقاذ الأرواح في مالي فحسب، ولكن أيضا على العمل الرائع الذي أنجزته قوة بارخان في مكافحة الإرهاب.

ونظرا لاستمرار التهديد الذي يمثله الإرهاب، أود مرة أخرى أن أدعو مجلس الأمن إلى النظر – في إطار استعراض ولاية البعثة – في تعزيز قدرتها التشغيلية بهدف تكييفها مع

البيئة الأمنية المتغيرة والمتقلبة للغاية. وكما جاء في تقرير الأمين العام، هناك قلق من أنه ''من المرجح أن تستمر البعثة المتكاملة في مواجهة تحديات أمنية كبيرة تطرحها أطراف غير مشاركة في عملية السلام، وهي الجماعات المتطرفة والإرهابية والمتجرون بالمخدرات عبر الحدود الوطنية''. (S/2015/1030، الفقرة ٦٠).

وفي ضوء هذه الحالة التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، أود أن أكرر الإعراب عن الرغبة التي كثيرا ما أعرب عنها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إنشاء قوة تدخل سريع لمكافحة الإرهاب من خلال حشد جهود بلدان المنطقة. ومما يزيد من قلقنا خشيتنا من أن يعم عدم الاستقرار جميع أنحاء المنطقة بسبب التفاعل أو حتى إمكانية التعاون بين مختلف الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، ولا سيما في شمال مالي – والتي ذكرت العديد منها للتو – وكذلك في ليبيا، حيث أصبح وجود تنظيم الدولة الإسلامية فيها حقيقة واقعة الآن، وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، التي تنفذ فيها جماعة بوكو حرام عملياتها المميتة.

ويجب أن نأخذ التهديد الذي يشكله الإرهاب في منطقة الساحل على محمل الجد تماما. وستكون الانتقائية في كفاحنا ضد الإرهاب خطأ جسيما. فأعمال الإرهاب من أي نوع هي أعمال إجرامية وغير مبررة، بغض النظر عن الدافع وراء ارتكابها أو وقت أو مكان ارتكابها، أو مرتكبيها. ولذلك، يرحب وفد مالي باتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٥ بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في جملة أمور، ويدعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ تدابير أقوى ضد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء.

فالظلاميون الذين هاجموا فندق راديسون بلو في باماكو؛ والذين أودوا بحياة الكثيرين في مسرح باتاكلان في باريس؛ والذين ألحقوا الدمار بمدينة سان برناردينو، في كاليفورنيا؛ والذين خلفوا عددا كبيرا جدا من الضحايا الأبرياء في أماكن أخرى في أنحاء العالم، تدفعهم جميعا، للأسف، نفس الدوافع الأيديولوجية المتمثلة في الكراهية والتي من شأنها أن تخضع البشرية لنظام لاإنساني. وهؤلاء الخارجون على القانون الذين لا دين لهم لا علاقة لهم بدين محمد، الذي هو في المقام الأول دين السلام والإنسانية واحترام الآخرين والتعايش السلمي بين الشعوب، وهو يدعو إلى الحفاظ على الطابع المقدس للبشر والحياة البشرية. ونحن على اقتناع راسخ بأنه ما من شيء – أي شيء على الإطلاق – يمكن أن يبرر الإرهاب. وما من قضية يمكنها أن تبرر هذه الآفة، التي لا بلد لها ولا دين ولا حدود. ويجب أن نبدي تضامنا مثاليا ووحدة في مواجهة هذه الظاهرة. وعندها فحسب، يمكننا أن نعلن بصوت عال أن الإرهاب لن ينتصر. ونحن مقتنعون بأننا، باتحادنا، سنهزم الإرهاب.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون تقديم الشكر لصديقي، السيد منجي حمدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي يوشك أن يتنحى عن منصبه بعد سنة من النشاط المكثف الذي توج بإبرام اتفاق السلام والمصالحة في مالي، من بين أمور أخرى. وأثني عليه للعمل الذي أنجزه بصفته رئيس البعثة، متمنيا له، باسم حكومة مالي، كل النجاح في دوره الجديد.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أخي وصديقي، السيد محمد صالح النظيف، وهو دبلوماسي محنك ذو خبرة واسعة في مجال حفظ السلام، على اختياره رئيسا للبعثة. وأعرب عن استعداد حكومة مالي الكامل للعمل معه للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وقبل كل شيء، لكفالة نجاح بعثته، والذي يشكل بالضرورة نجاحا لشعب مالي.

وفي بداية عام ٢٠١٦، أود أن أتمنى لأعضاء مجلس الأمن سنة جديدة سعيدة. ونتمنى أن يشهد هذا العام الجديد تُكلل

الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب واستعادة السلام والاستقرار في العالم بالنجاح.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة مختلفة تماما، في ضوء كل ما أحرز من تقدم في بلدي بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة، أود أن أدعو مجلس الأمن إلى أن يطلب إلى الأمانة العامة إجراء دراسة متعمقة بهدف وضع استراتيجية خروج للبعثة. وهذا ليس أمرا سابقا لأوانه. ونرى أنه ينبغي لأي عملية أن تتيح النظر في مسألة خروجها في نهاية المطاف. ويتيح لنا بدء التفكير في المسألة الآن إجراء تقييم على نحو أفضل للقدرات التي ينبغي بناؤها وتحديد الموارد التي يتعين توفيرها والاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها لكفالة نقل المسؤوليات إلى قوات الدفاع والأمن المالية بشكل أسرع. كثيرا

والفكرة هي الخفض التدريجي للبعثة المتكاملة عند الوصول إلى عدد من المحطات الهامة. وستُستبدل بعدها تدريجياً بالدولة وقواتها الدفاعية والأمنية التي أعيد بناؤها في إطار الولاية السيادية المنوطة بنا لضمان السلام والاستقرار في البلد. هذا هو الهدف الذي نود أن نطلع المجلس عليه في إطار الجهود الرامية إلى تقديم مدخلات بناءة فيما نتطلع إلى المستقبل. ومرة أخرى، نود أن نعرب عن عظيم تقديرنا لكافة الجهود التي بُذلت ولا تزال تبذل لمساعدة بلدنا. وبوصفنا شركاء وأصدقاء، نعتقد أن من المهم لنا أن نفكر قدماً في السبل التي تمكننا من دعم الجهود المبذولة لمساعدة مالي على أحسن وجه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.